الحكم الراشد في التنمية المستدامة العربية

بحث مقدم من

سعيد محمد الخضر الزغبى

ملخص الدراسة :

"يفترض ان تكون مبادرات الحكم مُسخرة لتطوير القدرات اللازمة لتحقيق نجاح التنمية وهي : خلق فرص التشغيل والعمل وازالة الفقر وتعزيز (حماية وتجديد) البيئة وامكانيات تقدم المرأةوالاعانة الاجتماعية "

اذا امكن تلخيص المهمة الاساسية لأيه حكومة بجانبين رئيسيين فقط هما :

حماية كيان المجتمع وتنمية اقتصاده يؤول مفهوم ادارة الحكم ليعني التنمية بالمقام الاول . اما الحكومة الراشدة فقد بينت المسموحات العالمية اليوم ، وبكل انواع المقاييس التي قيست بها وبالدقة المحددة انها غير موجودة على الارض ، وان المؤشرات المقاسة للحكم الراشد تراوحت عالميا بين ١٠% الي ٩٧% على افضل تقدير . هذه الدراسة تبحث في تحليل واقع ما يسمي الحوكمة (ادارة الحكم) العربية وموقعها من التنمية ومن مقوماتها التي ينبغي بناؤها والارتكاز عليها لإقامة الحكم الراشد المسئول عن تنمية عربية مستدامة وقد لا يكون منطقيا لاي مختص توقع نجاح الحكم مع تطهير البلد من الفساد فحسب ولكن مع توفر عدة امور اخرى كذلك ، اهما سيادة قوة القانون وكذلك حرية التعبير لدى المواطنين في الحكم على الممارسات المختلفة لكل منتسبي الجهاز الحكومي وفي مقدمتها عملية محاسبة المسئولين التي تسمي المساءلة.

ولذلك تفترض الدراسة هنا " ان اهم ركائز استدامة التنمية عربيا هي : مهمة ضبط الفساد التي تعمل وتنجح مبدئيا في ظل توفير ركيزتين اخريين ، هما : سيادة القانون على الجميع بدون اي استثناء... وحرية التعبير و المساءلة " وتنتظم بعدها ركائز اخرى لتدعيم توجهات التنمية الاقتصادية الحقيقية الي جانب تدعيم التنمية المستدامة ذاتها بشكل غير مباشر والركائز الاخرة هي : فاعلية الحكومة ذاتها ودرجة الاستقرار السياسي ونوعية واوضاع التنظيم والضبط فيها .

يشير مفهوم الحكم الي ممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والادارية في ادارة شؤون البلاد على كل المستويات ، ويشمل الاليات والعمليات المعقدة والمعاملات (UNDP,1997A) وكذلك المؤسسات التي يضع الناس فيها مصالحهم وتتوسط في خلافاتهم وتمارس حقوقها والتزاماتها القانونية (كريم ٢٠٠٤) .

Abstract:

This paper presents explanatory analysis for the basic indicators of good governance coincided with several issues related with the influences of these indicators in approximated measurement for sustainable development to many arable economies.

Good governance indicators mea sure the following six dimensions of: 1) accountability and voice: 2) political stability and violence: 3) government effectiveness: 4) regulatory quality: 5) rule of law: and 6) control of corruption. It covers five Arab countries and territories for 1996, 1998, 2000, 2002,and 2004.

The countries are: Algeria, Saudi Arabia,Egypt,Iraq, and Jordan.

The paper analyzing those indicators of the six dimensions of governance for each period, as well as several different issues, Like 7) Money contract and 8) state democracy, influencing related economic growth and hence development values for the Arab countriessample.

Three sections: Arab development management, Arab development indicators and dimensions, and Arab development sustainability … undertake server important links as a feature of all efforts needed to establish good governance, including objective indicators. Five features of Human Sustainable Development affecting people's lifestyleare: empowerment, Co-operationEquity, Social Security, sustainability of development generations. The Arab economies have abundance of natural, human, and historical wealth that meets both of the economic development sustainable development Inquiries.

The paper, in fact concluded that the main crucial establishments (i.e. indicators) needed for sustaining development of the Arab district, by a critical relative importance are : Law Rule, corruption control voice and Accountancy, government effectiveness, Regular quality, and political stability respectively .

يرى الباحث أنه ينطلق تعريف الحكم الراشد من مشاركة الافراد والجماعات في المجتمع مع الحكومة المركزية والحكومات المحلية في الانشطة والصلاحيات المختلفة بحيث اذا ما اجتمعت بشكل صحيح اقترن اجتماعها ووجودها مع ممارسات السلطة باحترام لحقوق وكرامة الانسان وتغليب مصلحة المجتمع العامة على المصلحة الخاصة . ويدلل التعريف على ممارسة تلك السلطات بأمانة ومسؤولية ذاتية سليمة وفطرية اولا وبنزاهة امام الحق العام ثانيا بما يعرف اصحاب هذه الممارسة بكثير من الموصفات التي يمكن اختصارها بقاعدة الولاء والبراء . ولا تقتصر الامانة والنزاهة على موظفي الحكومة وان كان هو المعنى بها بالمقام الاول فضلاً عن كل من يعمل لدى الغير في اي مجال .

ومن جانب اخر فان التنمية الاقتصادية تحولت الاهتمامات بها خلال العقود الماضة من التركيز على تنمية الموارد الطبيعية الي تنمية الموارد البشرية ... وانتقلت السياسات وفرضياتها من النظريات التقليدية مثل نظرية النمو المتوازن لهيرشمان ونظرية الدفعة القوية لتركسه الي النظريات الحديثة للتنمية مثل نظريات التكييف والتغيير الهيكلي وغيرها في فائض العمل الزراعي لارثر ليوس والتنمية المتوازنة لران سوفاي . ومع مطلع تسعينات القران الماضي انصب الاهتمام على تنمية الموارد البشرية ثم تركز اكثر على التنمية البشرية المستدامة المعروفة اختصارا التنمية المستدامة . وبهذا تحولت اهتمامات التنمية من الاستثمار في راس المال الطبيعي الي الاستثمار في راس المال البشري والاجتماعي كذلك .

نجاح الإدارة من أهم السبل للارتقاء بمسيرة التنمية والبناء

إن المستوى الإداري هو المقياس الهام الذي تصنف بموجبه المجتمعات والدول إلى متقدمة متطورة ومتخلفة نامية فمن المنطقي أن تبادر كل المجتمعات والدول إلى تعزيز إدارتها وإصلاح ضعفها وترشيدها باستمرار كوسيلة ضرورية تمكنها من تحقيق أهدافها ومصالحها والتنمية الشاملة عموماً

من خلال ما تقدم يتبين لنا أن الإصلاح الإداري هو المدخل للإصلاح والتطوير في سائر المجالات لذلك يجب الاستمرار في تأهيل وتدريب العدد الكافي من الإداريين الوطنيين للتخفيف قدر المستطاع من الاعتماد على الكوادر الأجنبية وتعتبر التنمية الإدارية والإصلاح الإداري وتطوير الإدارة مدخلاً ضرورياً لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة في المجتمع فالإدارة هي قبل كل شيء علم قائم بذاته ويختص بإيجاد أفضل وأنجع السبل والطرائق المتعلقة بأسلوب تنظيم وقياد ة عمل المؤسسة أو الشركة حيث لا يمكن تحقيق التقدم في أي مجال من المجالات دون إداريين متخصصين وأكفاء وإدارات متخصصة قابلة للتطور باستمرار وبما يواكب تطور المجتمع باتجاه المستقبل ويلبي بالتالي احتياجاته المختلفة اتخاذ القرار السليم ومن بين مهام الإداري الناجح القدرة على اتخاذ القرار السليم في إدارة وتوجيه النشاط الاقتصادي لذلك يحتاج هذا الإداري إلى بعض المعلومات والأرقام والإحصائيات المتعلقة

بالإنتاج المحلي المتوقع من المستلزمات التي تستخدمها مؤسسته أما ما يعرف بعرض مستلزمات الإنتاج المتوقع وحجم المبيعات المتوقع في السوق الداخلية والخارجية أو ما يعرف بحجم الطلب المتوقع خلال السنوات القادمة والناتج المحلي الإجمالي والدخل الفردي المتوقع الذي يؤثر مباشرة على الطلب المتوقع من منتجات المؤسسة في السوق وغيرها من المؤشرات التنبؤية التي يجب تحليلها ودراستها ووضعها في متناول الإدارة لتستخدمها في اتخاذ القرارات المناسبة المتعلقة بتأمين تدفق مستلزمات الإنتاج دون حدوث اختناقات أو تخزين مكلف يحمل المؤسسة أو الشركة أعباء مالية إضافية لا ضرورة لها وكذلك تأمين التناسب النموذجي بين الطلب المتوقع في الأسواق على منتجات المؤسسة في السنوات القادمة وحجم إنتاجها خلال هذه السنوات بشكل يكفل عدم تكديس الإنتاج في المستودعات وما يتبع ذلك من نفقات التخزين الإضافية وتقلبات الأسعار التي قد تؤثر سلباً على أرباح الشركة خاصة أسعار مستلزمات الإنتاج المادية التي تشكل حوالي ثلاثة أرباع تكلفة المنتج في الصناعات التحويلية وهناك من يرى أن اختيار الكفاءات الإدارية المتميزة حسب مقولة الرجل المناسب في المكان المناسب عامل أساسي في خلق الإدارة الناجحة وقواعد التناسب بين الرجل والمكان تحددها الكفاءة .

فمن المعروف أن إدارة الكوادر البشرية تمثل العملية الادارية في كافة المؤسسات والإدارات لأنها تعتمد على مواردها البشرية في صياغة رسالتها ورسم سياساتها ووضع خططها وبرامجها وهؤلاء بقدراتهم وطاقاتهم ينفذون ما تم تخطيطه لذلك فإن إدارة الموارد البشرية ليست فناً في الممارسة يعتمد على الخبرات والمهارات الشخصية بل هي تجمع بين العلم والفن وما نود التأكيد عليه أنه مع بدء القرن الحادي والعشرين شهدت إدارة الموارد البشرية تحولات هامة جراء التطور المعرفي والتقاني والاجتماعي والاقتصادي وغيره الأمر الذي فرض ضرورة تغيير اتجاهات وممارسات تلك الإدارة لمواجهة التحديات الجديدة ولما كان الإنسان هو محور العملية الاقتصادية وهو الموجه والمسير الأساسي للنشاط الاستثماري والإنتاجي علينا إعداد الإنسان بالشكل الذي يؤهله لقيادة العملية الإنتاجية ويرى خبراء الإدارة أن التدريب المستمر هو أساس بناء العملية الاقتصادية بكاملها فكافة المؤسسات والشركات التي تحقق معدلات نمو عالية تعطي أهمية خاصة للتدريب بمختلف جوانبه ومفاهيمه ويسهم التدريب العلمي والعملي بشكل مباشر في رفع الطاقة الإنتاجية للعامل فالإنسان يحتاج دائماً إلى ما يدفعه نحو التجديد والانتعاش الذهني إذا فالتدريب محور هام من محاور التنمية الإدارية بل هو بالتأكيد أهمها وأبرز مداخلها لذلك يجب إيلاء اهتمام خاص للتدريب والتأهيل في الخطط التنموية لتطوير الكوادر البشرية ورفع سوية أدائها وربطها بمستجدات الحاضر حيث تصبح تلك الكوادر المؤهلة والمدربة بشكل جيد أدوات فاعلة في مسيرة التنمية. سبيل النجاح من خلال ما تقدم يمكننا القول أن الإدارة الناجحة هي سبيل النجاح والتفوق وأن التنمية الإدارية هي وسيلة التنمية المجتمعية الشاملة حيث أثبتت التجارب أن الا دارة وتطوير نماذجها وثقافتها سبيل تطوير الدول مما جعلها هاجس جميع المجتمعات المتحضرة التي تسعى للتقدم .

فالإدارة في طبيعتها علم وفن له مبادىء وقواعد ونظريات وأساليب وأدوات ويتوجب على الإنسان إتقانها قبل ممارستها. ولا يستطيع أحد أن ينكر أهمية الإدارة في عصرنا فهي

المسؤولة عن نجاح أو فشل أي مشروع صناعي أو تجاري أو سياحي أو خدمي ومن هنا يتوجب وباستمرار رفع كفاءة الإدارات وشاغلي الوظائف العليا والمتوسطة لأنها تساعد على تحقيق التنمية الشاملة لبناء الدولة العصرية التي تؤهلها لتكون في مصاف الدول المتقدمة .

فالإدارة هي من أهم وجود النشاط الإنساني فهي ترتبط بحياة كل فرد لابل كل مجموعة من الأفراد وتعالج جانباً من أهم جوانب الحياة الحديثة المتطورة ، فالإدارة تحتاجها كل أوجه النشاط الإنساني .

أما التنمية الإدارية فهي تعني بناء وتحديث الهياكل الإدارية وتطوير النظم والإجراءات وقدرات ومهارات القائمين على إدارة التنمية و عناصرها البشرية في مختلف مواقع العمل كما أنها تعني ابتكار دور جديد وفعال للأجهزة الإدارية العاملة وصولاً إلى إنتاج اقتصادي أو خدمي لكن بتكلفة أقل مما ينعكس ايجاباً على المستوى المعيشي للمواطنين فعملية التنمية الإدارية إذا ما سارت بالاتجاه الصحيح فإنها ستقود إلى إصلاح إداري الذي أضحى ضرورة ملحة وركناً أساسياً من أركان النظام الإنتاجي الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع ، أخيراً يعتبر مستوى الإدارة معيار التميز الأساس بين الدول والمجتمعات والمؤسسات وتتسابق الدول المتطورة لتعزيز كفاءة ادارتها لتتفوق في سوق المنافسة العالمية كما أن الاصلاح الاداري أساس نجاح المجتمعات وتنميتها لذلك علينا ايلاء المزيد من الاهتمام لهذا الجانب لتحقيق التطور المنشود لبلدنا .

مفهوم التنمية الإدارية

- التنمية الإدارية عملية تدخل هادفة منظمة تسعى إلى جعل عمليات الإدارة وطرقها ووسائلها تتلاءم مع مرحلة التطور وكذلك جعل عمليات الإدارة وطرقها وتقنياتها تتواءم مع الأهداف التنموية الشاملة " الإقتصادية والإجتماعية والثقافية" التي يسعى هذا البلد إلى تحقيقها من خلال خططه التنموية.

- والتنمية الإدارية هي إستراتيجية تدخل شاملة تعتمد على جهد منظم يهدف إلى إحداث التغيير بغية تحسين كفاءة وفاعلية الجهات الإدارية لتطوير مقدرتها على التجدد والتطور والتلاؤم مع المتغيرات السريعة" تقنية- علمية- سياسية- تشريعية- إقتصادية".

- أي أن التنمية الإدارية هي طريقة منظمة لإحداث التغيير الضروري في جهة ما أو مؤسسة ما أو منظمة ما عن طريق التدخل في كيفية عملها أو في آلية سير العمل بغية تكينها من تبني إستراتيجية للرد على المتغيرات والسيطرة عليها والتأثير فيها والتلاؤم معها.

- ويفترض أن تقدم إستراتيجية التنمية أو التطوير هذه وبكل بساطة لمتخذ القرار المناسب وفي الوقت المناسب والمكان المناسب القدرة على رؤية الأمور بوضوحها وواقعها وتحليلها بعمق وموضوعية وتمكنه من أتخاذ القرار المناسب لمواجهة ظاهرة معينة مما يتيح للجهة التي يديرها مواكبة ما يحدث من تطورات وتغيرات في محيطها وبيئتها والسير قدماً على طريق تحقيق الأهداف.

- لذا تعتبر التنمية الإدارية عملاَ إدارياً علمياً منظماً من شأنه القيام بتغيير مخطط هادفاً لتحولات إيجابية في مجمل عناصر العمل الإداري في الدولة.

- لأن الإدارة هي مدخل لأي تنمية ودونها لا تتحقق الأهداف وتحديث الإدارة ليس سهلاً ويحتاج للكثير من العمل وما نجده من عقبات في دوائرنا ناجم عن سوء الإدارة بدءاً من التعيين وطرقه وانتهاء بالعاملين حيث لا يتوفر للكفاءات مكان بل يكون التعيين مزاجياً وغير مدروس.

- مهما كانت التكنولوجيا متقدمة فإن تخلف الإدارة يهدر الناتج لذلك لا بد من توفير عوامل مهمة كبناء قاعدة للمعلومات تقدم معلومات دقيقة وموثقة لدعم التخطيط وصنع القرار.

لماذا التنمية الإدارية

لقد أثبتت التجارب أنه إذا لم يحدث التطوير الإداري لمواكبة التغيرات الداخلية والخارجية للجهات ذات العلاقة فوق تظهر على أعمالها علامات مرضية وسمات تراجعية داعية إلى ضرورة إحداث التطوير والتمية اللازمين.

-ومن المعروف أن الدول النامية لا تواجه لوحدها مشكلة التنمية الإدارية وإنما تسعى الدول المتقدمة أيضاً إلى تطوير أساليب إدارتها كي تستطيع التكيف مع التطورات اليومية لكن الفرق الجوهري بين النوعين من الدول يكمن في أن الدول النامية لا تطور إدارتها بشكل ديناميكي بل يوجد فتور وتراخ في إحداث التطوير الإداري ويعود سبب ذلك إلى تعدد المسائل والقضايا التي تهتم بها الدول في البلد النامي إلى جانب المركزية الشديدة التي تتصف بها هذه البلدان مما يلقي عبئاً كبيراً على كاهل السلطات المركزية ولا يتاح لها بالتالي الوقت الكافي لإيلاء التطوير الإداري ما يستحق من اهتمام .

ويمكننا إدراك أهمية التنمية الإدارية من خلال التعرف على العلاقة بين التنمية الإدارية وضرورتها للتنمية الشاملة ولإدارة الجهات والمؤسسات والمنظمات.

علاقة التنمية الإدارية بالتنمية الشاملة

- التنمية الإدارية جزء أساسي من خطط التنمية ومحور فعّال وبعد رئيسي في استراتيجية التنمية الشاملة لبلد من البلدان.

فإستراتيجية التنمية الإدارية التي لا بد من تبنيها ما هي سوى استراتيجية جزئية من إستراتيجية أعم وأشمل هي الإستراتيجية التنموية الشاملة أو الكلية بكل أبعادها " الإقتصادية والثقافية والإجتماعية والإدارية والعلمية..." حيث تشكل لأبعادها المتنوعة المتعددة هذه كلاً متكاملاً تتداخل عناصره وتترابط محاوره وتتشابك مكوناته في علاقات متبادلة حتى تشكل هذا الكل المنسجم المناغم المتكامل.

بمعنى أن كل بعد من هذه الأبعاد أو كل محور من هذه المحاور المتضافرة يجب أن يبلغ مرحلة تطور مناسبة يستطيع من خلالها تقديم الدعم والمساندة للأبعاد الأخرى ومؤازرتها كي يدفعها قدماً نحو الأمام لتحقيق الأهداف المنشودة لكنه في نفس الوقت يحد من حركتها

ويعرقلها إذا لم يرقَ في تطوره ونموه إلى مرحلة التطور التي بلغتها الأبعاد الأخرى وينسجم معها وقد يكون حجر عثرة وقد يشدها إلى الخلف.

- فعلية التنمية هي بطبيعتها عملية متطورة متعددة الجوانب والأبعاد والأختلال الحركي في أحد محاورها يحدث خللاً جوهرياً في نتائجها المرجوّة .

- من هذا المنطلق تفحص رئيسنا الشاب عجلته قبل الحركة حيث عليه قبل أن يستأنف السير أن يطمئن إلى سلامة العجلة لأنه كلما أمعن في السير قبل إصلاح العجلة زادت العلة وعسّرُ الإصلاح.

وليس أدل على العلاقة الحميمة والوثيقة بين التنمية الإدارية والتنمية الشاملة ما حققته دول كثيرة لا تملك موارد لكن بفضل إدارتها الواعية والكفوءة حققت وتائر نمو عالية وارتفعت إلى درجات سلم التطور والحضارة في العالم وهي" اليابان- هولندا- ماليزيا-..."

مجالات التنمية والتطوير الإداري

- إن المجتمع يتطوربحاجاته والبيئة تتطور وتتبدل وهذا يحتم على الجهات والمؤسسات أن تتطور أيضاً بحيث تتبنى سلوكية تسمح لها بمواكبة التغير والتأقلم مع ما يحدث.

- وبشكل عام أن كل سياسة جديدة ومرحلة جديدة تحتاج إلى حاجات إدارية جديدة وبشكل عام نقول أن مجالات التطوير الإداري يجب أن تصيب أمرين أثنين:

أولاً: التأثير على الأفراد:

ويكون ذلك عن طريق إعادة النظر بوظيفة تنشيط الأفراد وإدارة الموارد البشرية والتي تهتم بإجراءات ما قبل التعيين وسياسات التعيين وحتى التقاعد مروراً بالتكوين والإعداد والتأهيل والتحفيز والتقييم...الخ

وتهدف عملية التأثير على الأفراد إلى: التأثير في العادات والقيم من أجل زيادة الكفاءة وتحسين مناخ العمل في المؤسسة وقد يستدعي ذلك عودة الأفراد والمديرين الناجحين إلى قاعة الدرس بقصد تطوير المهارات، وتغيير بعض العادات وتحسين العلاقات بين الأفراد. من أجل تحسين مناخ العمل وقبول الأفراد للتغيرات التي تحدث وعدم مقاومة التغيير وأن مصلحتهم سوف تتحقق أيضاً من خلال تحقيق مصلحة الجهة التي يعملون خلالها.

ثانياً: التأثير على الوضع التنظيمي:

ويتحقق ذلك من خلال إعادة تنظيم الجهة ذات العلاقة أعتماداً على مبادىء الإدارة وخاصة ما يتعلق منها بالتنظيم العلمي للعمل ومن العناصر التنظيمية التي يعاد النظر بها عند إعادة تنظيم الجهات:

-الهيكل التنظيمي الرسمي- تقسيم العمل- التخصص الإداري لجميع الوظائف.

-إعادة توزيع السلطات والمسؤوليات- درجة المركزية واللامركزية- مسألة تفويض السلطة- التنظيم العام وحجم الوحدات- الأنظمة ةالأجراءات التي تحرك الهيكل التنظيمي- أنظمة الاتصالات والمعلومات والتعاون- تنظيم عملية التخطيط والتنشيط والرقابة واتخاذ القرارات.

-والجدير بالذكر أن لعمل التطوير المعقول لا يتم إلا باندماج المجالين بإستراتيجية واحدة أي تتركز الجهود على المحور التنظيمي وعلى الأفراد اختياراً وتعييناً ترغيباً وترهيباً سلوكياً واجتماعياً.

سياسات التنمية الإدارية

أولاً- مفهوم سياسات التنمية الإدارية :

لقد سادت خلال الفترة الماضية ، وخاصة فترة ما بعد الحربين العالميتين الأولـى و الثانية ، الاهتمامات المتنامية بقضايا التنمية الاقتصادية ؛ حيث أنها كانت المفهوم الأكثر وضوحاً خلا ل تلك الفترة ، ولم يكن للتنمية الإدارية وقضاياها أي نصيب في كتابا ت رواد تلك الحقبة من أمثال جون ماينارد كينز(١٩٤٦-١٨٨٣) وج. شومبيتر (١٩٥٠-١٨٨٣) وغيرهم ، الذين كان اهتمامهم منصباً بشكل أساسي على قضايا التنمية من منظور اقتصادي بحت .

وحتى عندما تحدث شومبيتر عما يعتبر الآن ركنا أساسياً من أركان التنمية الإدارية وهو ما يعرف الآن بال (Entrepreneur) ، فقد تحدث عنه على أنه يمثل أحد عناصر العملية الاقتصادية ؛ حيث أطلق عليه اسم (المنظم (Organizer الذي يجمع مدخلات العملية الإنتاجية مع بعضها البعض ، من مواد خام ورأسمال وآلات وقوى عاملة .

إلا أن الفترة الأخيرة قد حملت تزايداً في الاهتمام بمحورين أساسيين في قضية تحقيق التنمية الاقتصادية والنهوض بمستوى معيشة الناس ، ألا وهما محـــورا الإدارة ومحور السياسات العامة التي تنشد تحقيق التنمية عن طريق ماعرف بالإدارة الرشيدة ، وهو ما عزز يقين الكثير من الباحثين بأن هناك حلقة مفقودة في قضايا التنمية تؤدي إلى عرقلة جهود التقدم دون أن يتم التطرق إليها بشكلٍ مباشر .

فقد لوحظ بشكل واضح بأن هناك الكثير من المجتمعات التي تمتلك الكثير من الموارد الطبيعية ، ولكنها تعاني من تأخر اقتصادي وتخلف واضح في جهود التنمية ؛ في حين أن هناك مجتمعات أخرى تمتلك موارد طبيعية أ قل ، ولكنها تتمتع بمستويات معيشةٍ أعلى بسبب حسن إدارتها لتلك الموارد .

وفي هذا الصدد فقد مهدت كتابات بعض رواد الفكر الإداري من أمثال الأمريكي فريدريك تيلور، والفرنسي هنري فايول إلى بروز الحديث عن الإدارة كموضوعٍ مستقل يمكن أ ن يتم تطوير نظرية خاصة بـــه .

وبدأت الأصوات المنادية بضرورة دراسة الدور الأساسي الذي تلعبه الإدارة في تحقيق أهداف السياسات العامة وصولاً إلى التنمية الشاملة في داخل المجتمع .

ومن هنا ظهر البعد الجد يد للنظر إلى عملية التنمية الشاملة من منطلق إداري ، وبرز كتّاب معاصرون اهتموا بهذا البعد الإداري ، وخاصة الجانب المقارن منه ؛ من أمثال هارولد كونتز ، وتشستر بارنارد ، وهربرت سايمون ، وباري ريتشمان ، وكريس آرجيريس ، ورنسس ليكرت وغيرهم من كتّاب الثورة الإدارية المعاصرة وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ؛ حيث يصعب على المرء تتبّع ما ينشر حول الإدارة من كتب ومقالاتٍ وبحوثٍ وندوات وغيرها ، وذلك لكثرة عددها .

وقد شملت هذه النظرة الجديدة التطرق إلى دور التنمية الإدارية من خلال تعريف عملية الإدارة نفسها ، لتعكس هذا الفهم الجديد الكلي ، فلم يعد ينظر إلى الإدارة فقط على أنها " ... عملية إنجاز الأعمال عن طريق الآخرين " ، وإنما أعيدت صياغة تعريفها ليشير إلى أن الإدارة في المستوى الكلي " هي عبارة عن عملية التحكم في الموارد المتاحة في مجتمع ما ، وذلك قصد تقديم مستوي معيشي معين "

وتأسيساً على الدور المحوري الذي تلعبه الإدارة في علمية تنفيذ أهداف السياسات العامة؛ فقد انضم الباحثون المتخصصون في مجال السياسات العامة إلى باحثي علم الإدارة في تركيزهم على الأهمية المحورية للإدارة في تحقيق الأهداف من خلال مؤشراتها الأساسية المتصلة بمجموعة الجوانب والمبادئ التنظيمية والإدارية المتعلقة بنظام السياسة العامة والبرامج الحكومية ، كالاستقرار الإداري والكفاءة الإدارية والشفافية والجودة ...الخ .

فبرز نتيجة لذلك التوافق بين الباحثين ، مفهوم سياسات التنمية الإدارية ؛ فإذا ماكان مفهوم التنمية الإدارية يشير في معناه العام إلى قيام مجموعة الأنشطة الإدارية التي تحدث نوعاً من التطوير والتحديث للارتقاء بمستوى معيشة السكان الوطنيين ؛ فإن سياسات التنمية الإدارية وفقاً لذلك تعني مجموعة البرامج والأهداف العامة الأساسية التي تصاحبها القرارات الأفعال التنفيذية والتي تهدف إلى الارتقاء بمستوى معيشة السكان وإحداث التطوير والارتقاء في داخل المجتمع .

ثانياً - مراحل التنمية الإدارية والسياسات العامة :

يمكن بشكل عام التمييز بين مراحل مختلفة يمكن تصنيف أي مجتمع من المجتمعات من خلالها علي أساس مدي اهتمامه بقضايا التنمية الإدارية ، ويمكن إجمالا اختصار هذه المراحل في الآتـــي : -

أ- مرحلة الوعي أو الإلمام بأهمية ودور الإدارة في تنفيذ السياسات العامة :تصبح الدولة في هذه المرحلة مدركة لأهمية التنمية الإدارية وما يمكن أن تحققه للمجتمع .

ب - مرحلة الاهتمام بسياسات التنمية الإدارية :وخلال هذه المرحلة تبدأ الدولة في النظر في كيفية الاستفادة من المزايا التي تحققها برامج التنمية الإدارية باتجاه مسار تطبيقها ووضعها موضع التنفيذ .

ج- مرحلة تطبيق وتنفيذ سياسات التنمية الإداريـة :وفي هذه المرحلة تبدأ الدولة في وضع برامج التنمية الإدارية التي تقتنع به ، موضع التنفيذ من خلال ا لقرارات التنفيذية وهياكل تنفيذ سياسات التنمية الإدارية .

ثالثاً- تقويم سياسات التنمية الإدارية :

يهدف تقويم الأداء التنفيذي لسياسات التنمية الإدارية إلى تحديد أهم مشكلاتها وتوضيح طرق مواجهتها ، وبيان فاعلية تلك السياسات في تحقيق الأهداف العامة المزمعة ،لإعادة تصميم السياسة العامة حتى تلائم المتغيرات البيئية المحيطة .

بناء عليه ؛ يعتبر تقويم سياسات التنمية الإدارية أحد المستويات التحليلية الرئيسة المستخدمة في بحوث تحليل السياسات العامة للتنمية الإدارية ، وهي عملية تتسم بكونها عملية تحليلية منسقة تهدف إلى مقارنة تطابق الواقع الفعلي لتنفيذ السياسات العامة مع الأداء المعياري المستهدف بواسطة معايير ومؤشرات محددة تخص تطبيق وتنفيذ تلك السياسات ، وقد زاد الباحثون المتخصصون في مجال الإدارة وتحليل السياسات العامة من انشغالهم بعملية تقويم الأداء التنفيذي لسياسات التنمية الإدارية وقد كان ذلك وليداً للأسباب التالية :-

١- تنامي الإنفاق العام للجهاز الإداري في ضوء التناقص النسبي في الموارد في كثيرٍ من الدول .

٢- ضعف أداء سياسات التنمية الإدارية وفشلها في أحيان ومجالاتٍ كثيرة في تحقيق الأهداف العامة .

٣- ارتفاع مستوى التوقعات الاجتماعية من خدمات الإدارة ، وتوقع أن تصل إلى تلبية حاجات ومطالب الناس بشكل كامل .

٤- التحولات في السياسات العامة الإدارية للدولة نحو القطاع الخاص ، والعلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، وعادة ما تظهر هذه التحولات في قرارات صنع السياسة العامة التشريعيـة.

ويبرز وفقاً للأسباب آنفة الذكر التقويم المتعلق بالإطار الهيكلي والإداري في سياسات التنمية الإدارية وفاعليتها في إنجاز الخطط والأهداف والارتقاء بالمستوى المعيشي للأفراد في داخل المجتمع ، وتناسبه مع موارد الدولة كذلك عوامل التخطيط ، واستقرار إدارة السياسات العامة ، درجة الشفافية ، والحكم الرشيد في إدارة الدولة .

رابعاً - استخدام المؤشرات الأساسية في تقويم سياسات التنمية الإداريـة :

يسعى تقويم تنفيذ السياسات العامة إلى الكشف عن الانحرافات في تنفيذ السياسات العامة ، ودراسة أسباب هذه الانحرافات ، وقد ركز الباحثون في مجال تحليل سياسات التنمية

الإدارية على معايير الكفاءة والكفاية في تلك السياسات العامة ؛ حيث عرفت فاعلية السياسة العامة بأنها : " المدى الذي تحققه السياسة من المنافع والفوائد الذي ينبغي عليها أن تحققه ، مع عدم إغفـال النتائج غير المرتقبـة " .

وفي هذا الصدد توجد جملة من المؤشرات الأساسية التي تعارف عليها الباحثون في تحليل سياسات التنمية الإدارية والتي منها :

- مؤشر متوسط الدخل الفردي في الدولة .

- مؤشر الدخل الفردي والموارد الطبيعية .

- مؤشر مستوى جودة الحياة في داخل المجتمع .

- مؤشرات الحكم الرشيد Good Governance والمؤشرات المرتبطة به والتي تخص الأداء المؤسسي للدولة مثل:مؤشر فاعلية الإدارة الحكومية ، ومؤشر التنظيم والضبط الدوليين .

- مؤشر مدركات الفساد الدولي Corruption Preception Index

- المؤشرات المتصلة بالاستقرار الإداري في داخل الدولة .

حيث أن هذه المؤشرات هي متصلة ببعضها البعض في الواقع العملي لسياسات التنمية الإدارية ، وهذا ما يتضح من خلال اعتماد مؤشر مستوى جودة الحياة في داخل المجتمع على كلٍ من مؤشري متوسط الدخل الفردي ومؤشر الدخل الفردي والموارد الطبيعية فـي الدولة ، في حين تترابط مؤشـرات الحكم الرشيد والشفافية الدولية بالجانب المتعلق بتطوير القدرات المؤسسية للدولـة .

وقد تطورت مؤشرات قياس التنمية الإدارية لدرجة أنه لم يعد يكتفى حتى بمؤشر متوسط الدخل الفردي للدلالة على المستوي المعيشي لمجتمع ما ، وإنما تم تطوير معايير إدارية أخري لعل من أهمها مؤشر مستوى جودة الحياة (Quality of Life Indexالذي يأخذ بعين الاعتبار درجة الرقي في مناحي الحياة المختلفة من تعليم وصحة وسكن وأمن ورفاهية في الحياة ، كما أصبحت هناك مفاهيم أساسية في هذا الصدد تأتي على رأس أولويات المجتمعات بمختلف مكوناتها (من حكومات ، ومنظمات مدنية ، وأفراد ، وغير ذ لك) . ومن أبرز هذه المفاهيم التي يجري تداولها حالياً بشكل واسع ، والتي هي على علاقة وطيدة بعملية التنمية الشاملة ، ما أصبح يعرف باسم " الحكم الرشيد Good Governance" ، الذي يعني الحكم هنا ليس بمعناه السياسي البحت ، وإنما تدخل الإدارة السياسية في هذا المفهوم بالقد ر الذي تؤثر فيه نشاطاتها على عملية التنمية الشاملـــة ؛ فقد عرف البنك الدولي الحكم الرشيد بأنه : " تلك الحالة التي يتم من خلالها إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بأسلوب رشيد بهدف تحقيق التنمية"، أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP فقد عرف الحكم الرشيد بأنه : " ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة وتنظيـم شؤون المجتمع على كافة مستوياته بطريقة رشيدة .

حيث تبرز في هذا الصدد مؤشرات الأداء المؤسسي المنبثقة من مؤشر الحكم الرشيد الدولي ومنها مؤشرات فاعلية إدارة الحكومة الذي طوره البنك الدولي و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDPضمن برنامج تطوير إدارة الحكم للدول العربية POGAR ، والذي يعرف علمياً بأنه " ذلك المؤشر الذاتي الدال على أسلوب إدارة الحكم في الدولة والذي تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة ؛ حيث يقيس الإدراكات الحسية لنوعية الجهاز الإداري البيروقراطي ، تكاليف المعاملات الإدارية ، نوعية الرعاية الصحية والخدمات العامة ، ودرجة استقرار الحكومة ، وتتراوح تقديرات المؤشر ما بين -٢.٥ و +٢.٥ والقيم العليا تعتبر الأفضل حسب التصنيف الدولي .

ويبرز في مجال تقويم سياسات التنمية الإدارية كذلك المؤشر الدولي الآخر المتصل بنوعية التنظيم الإداري والضبط للسياسات العامة داخل الدولة ، والذي عرفه البنك الدولي بأنه يعني : " ذلك المؤشر الذاتي الذي يوفر قياساً لإدارة الحكم والتنمية الإدارية في الدولة من خلال تجميع عناصر من مصادر مختلفة تقيس الإدراكات الحسية لمدى حدوث سياساتٍ عامة غير ودية حيال السوق والتجارة (كتدابير التحكم بالأسعار والرقابة غير الوافية على البنوك) ، والإدراكات الحسية السائدة للأعباء الناجمة عن الضبط المفرط في مجالاتٍ مثل التجارة الخارجية وتأسيس المشاريع التجارية ؛ حيث تتراوح تقديرات المؤشر ما بين -٢.٥ و + ٢.٥ والقيم العليا هي الأفضل حسب هذا المؤشر الدولي.

ومع هذه التحولات تطورت سبل تحسين ادارة الحكم من نوعية حياة افضل الي توسيع فرص وخيارات اكثر امام افراد المجتمع لتمكينهم من المشاركة بالتنمية ، الي توسيع دائرة المشاركة بادارة الحكم التي تعرف بـ(التضمينية) اولاً ، ومن اسس ومبادى تكفل فاعلية العلاقة بين التنمية المستدامة وادارة الحكم الراشد الي شروط العلاقة التبادلية في كلا الاتجاهين ثانيا . وبات الحكم الراشد والتنمية المستدامة صنوان غير قابلان للانفصال ، فالتنمية المستدامة لا يمكن توصلها بدون حكم راشد ولا يكون الحكم راشداً حقا بدون تعزيز ركائز التنمية المستدامة التي يقوم عليها ومعها نجاح التنمية الاقتصادية وهذا من خلال :-

١- ادارة التنمية العربية

تقوم ادارة التنمية بشكل عام علىثلاثه مكونات اساسية يفترض بها المسئولة عن بناء مقومات ادارة الحكم الراشد ، وهذه المكونات هي : الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ، بما ينقل اثار ادائها على التنمية الي الاجيال اللاحقة ، دونما الاقتصار على نقل تكاليفها اليها اما مقومات الحكم الراشد فقد اتفقت ادبيات التنمية الاقتصادية الحديثة بصورة عامة لدى البنك الدولي ومنظمة POGAR التي سيرد تفصيل مقاييسها والمنظمات الاقليمية الاخرى على تسعة مقومات (او مبادى) على انها الامضي تأثيرا في نجاح سياسات التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة وتتفاوت في اهميتها وترتيب اسبقية كل منها من مجتمع لآخر ، وهذه المقومات هي : الشفافية والاستجابة ، والمشاركة ، وسيادة القانون ، والمساءلة ، والانصاف (العدالة والمساواة) والرؤية الاستراتيجية ، ثم

التوجه بالأجماع ، واخيرا كفاءة الحكومة وفاعليتها . وهناك من يفصل بين الكفاءة والفاعلية جاعلا كلا منها مبدا مستقلا (POGAR,2005) وذلك بدلا من مبدأ اخر هو التوجه بالأجماع ، مع اعطاء الاولية بالتسلسل رقم واحد لسيادة القانون . فاذا كان كل من الفساد والنزاهة هما نتيجة لنظام المساءلة الذي تعمل في ظله الحكومة فنتيجة للفساد فشلت حكومات البلاد العربية في تحقيق النجاح لبرامج التنمية خلال الاربعين عاما الماضية ، الامر الذي ادى الي فشل التنمية وهدر نسبة كبيرة من مواردها (عاشور ، ٢٠٠٥ ، ٤٢) .

تؤكد الادبيات العالمية عن العالم العربي على الاهمية الحرجة لأغلب المؤشرات العربية المقاسة عن ادارة الحكم في انجاح عمليات التنمية الاقتصادية (WORLD BANK ,2003) ودورها ، كعوامل لدعم برامج النمو والتنمية بشكل مستدام بسبب انخفاض معدلات كل منها في البلاد العربية عن متوسطات معدلات البلدان النامية وقصور المؤسسات التنموية فيها وتراجع مؤشرات ادارة الحكم بشكل فجوه متزايدة يعبر عنها بفجوة الحكم المقترنة مع مستويات الدخل الفردي الحقيقي فيها .

تتسم ادارة الحكم العربية بشكل عام بالشكلية وعدم الفاعلية وتقل يد الادارات وعدم استثمار الكفاءات او خلق الكثير منها ويلاحظ والي جانب ذلك ضعف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية (باستثناء الامنية منها) وعدم سيادة القانون في المعاملات وعدم حكم القانون في الادارات .

والمنظمات الجماهيرية بمختلف اشكالها التي اصطلح عليها حديثاً بمنظمات المجتمع المدني مجبرة لصالح النظام الحاكم وتسوق له وخاضعة لاجهزة الدولة وليست مكملة لها في الاداء ولا مستقلة عنها في الاهداف . ولذا تغيب حرية التعبير وتنحسر المساءلات العامة وتتقيد حلول المشكلات المجتمعة . اذا ما جاءات الاصلاحات السياسية والاقتصادية فانها تاتي من الخارج بدلا من انبثاقها من الداخل ، كما يفترض واقع الحال واتت معها الاموال التي توظف الاصلاحات لصالح الخارج اكثر مما هي للداخل .

وغالبا ما تظهر الجوانب الحرجة لادارة الحكم مثل المساجلات التنظيرية بين مركزية ولا مركزية الحكومات المحلية وتغييرات الدستور والقوانين الانتخابية والادارة المالية للاقتصاد والاصلاح القضائي وسيادتة القانون واصول التشريع ومشاركة المراة وهذه الجوانب الثمانية تتصدرها في الاتصال تاثيرا بجودة الحكم علاقة المجتمع المدني بالدولة .

احد الابعاد المهمة في ادارة شؤون المجتمع من خلال اليات الحكم الراشد هو البعد الاقتصادي – الاجتماعي ، فضلا عن البعد السياسي والبعد السياسي والبعد الفني مع كفاءة وفاعلية واضحتين في الادارة العامة . ويرتبط البعد الاقتصادي بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدي حيويته

واستقلاله عن اجهزة الدولة ، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، وتأثيرها في حياة المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة وعلاقتها مع الاقتصادات الخارجية كذلك (UNDP,1977b) .

ولغياب المبدأ التنافسي بين الركائز الثلاث : الادارات العامة للدولة (ومؤسساتها) ومشروعات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني فان تحسين ادارة الحكم في البلاد العربية تتطلب تحولا جوهريا في دور كل منها في عمليات التنمية . ويشمل التحول الجوهري التغيرات التي تضمن الابتعاد عن الخصائص السائدة في انظمة الحكم السائدة مثل الحكومة القائدة والمركزية والمهيمنة على قرارات التنمية والمسيطرة على الموارد الطبيعية والثروات ، واحلال الاصلاحات السياسية والاقتصادية من الداخل لأنظمة الحكم العاملة وبناء دولة الحكم المسئول والقوانين الدستورية التي تسود وتسود معها التضمينية ، والمبحث التالي والذي يليه محاولة لاستشراف الصورة بشكل ادق .

٢- تحليل المؤشرات العربية والابعاد التنموية

هناك من اقترح ثلاثة خيارات لرمي الحكم الضعيف بالفساد هي : المساءلة والتعبير ومستوي الدخل الحقيقي للفرد ثم التنظيم والجهود الدولية في هذا الاتجاه بينما تقترح الاتجاهات الحديثة مسالة الرضا بالحياة مقياسا للمنفعة على انها اقرب رابط بنوعية الحكومة بدلا من الدخول الحقيقية الفردية ، على اساس ان قدرة الحكومات على خلق وتقديم بيئات قيمة وموثوقة ولإيصال الخدمات بكفاءة ويسر هي المقياس الاكثر اهمية للحكم على بلدان الحكم السيء او نجاح النهوض به وذلك من خلال تحقيق مستويات مقبولة من الكفاءة والثقة والدحول في بناء وتعزيز المؤسسات الديمقراطية المنتخبة (Hewlliwel,2006) [1]

وقد اعتمدت مؤشرات الحكم للبنك الدولي التي غطت مئات المتغيرات في ٢٠٩ بلدان للفترة ١٩٩٦ – ٢٠٠٤ عن ٣٧ مصدر مستقل للبيانات من ٣١ منظمة (Kraay,Mastruzzi and Kaufmaun , 2005) ومن بينها البلدان العربية باخر تحديث (WBI.2005) ولا تقترح اتجاها افضل او اسوا للحكم على المعدلات العالمية المقدرة لادارة الحكم ... سوى ان مقاييس مكونات ادارة الحكم التي جرى الاتفاق عليها تتراوح بين (٢.٥ – و٢.٥+) ، وان الترابط الملحوظ بين اتجاهات الدخل ومؤشرات

[1] يركز مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE على كيفية تحقيق الحكم الديمقراطي الصالح في : زيادة الشفافية – حماية حرية الاعلام – زيادة المشاركة العامة في صنع القرار – الحد من هيمنة المسئول الحكومي – تقليل اللوائح القانونية امام الاعمال – اصلاح الهيئات الحكومية – تقوية قدرات الهيئات الحكومية الادارية والتنفيذية – تقوية الرقابة القانونية على السلطة التنفيذية – اصلاح السلطة القضائية – لامركزية وظائف الحكومة – واخيرا دعم اداء منظمات المجتمع المدني .

الحكم قد انطوت علي المقاييس السته الاتية : المساءلة والتعبير والاستقرار السياسي وفاعلية الحكم وحكم القانون ونوعية الترتيب وضبط الفساد ...وجرة تجميع عناصر البيانات الخاصة بهذه المؤشرات من مصادر مختلفة تقيس الادراكات الحسية للمفاهيم التي يقوم عليها مقياس كل منها بعد تقدير واختبار الاهمية الاحصائية والمعنوية للمتغيرات المؤثرة في ادارة الحكم مع الزمن (سوليفان ، ٢٠٠٥) من خلال الواقع التحليلي التالي :-

اولاً : حكم القانون LAW RULE

ويعني اختصارا حكم القانون وسيادته على الجميع دون استثناء ، وينطوي علي عنصرين ، هما : حيادية القوانين ، ومدى تقيد والتزام المواطنين و الزامهم بها . فكلما كانت القوانين حيادية تشريعا وواقعا كلما استقطبت للعمل والمشاركة الجمهور الكفيل بأطلاق الكفاءات . اما اذا حصل توظيف لماديات التفسير الواسعة لنصوصها القانونية ومجانسه الصواب في ممارساتها ، وهو ما يحصل على نطاق واسع في المحاكم العربية الجزائية والجنائية والبدائية ، فقد عزفت الحقوق عن توجهات الخير العام والسلامة الا في الظاهر الي حد ما واطلقت الادارات المختلفة القيود المثبطة لجهود البناء والانماء بنسب متزايدة . يتوجب عندها اعتماد الاسس الفقهية – العلمية والمدروسة بعناية كبيرة وبمشاركة الاجتهادات العلمية لا اجماع الاراء ولا التوجيهات او التعليمات على استبيان طريق الرشد في احقاق الحقوق حتى ولو ارهقت وكلفت الكثير .

كما ان التقيد بحكم القانون وارتضاؤه منهجا يتطلب من الجمهور الانصياع لنداء الحقوق ولامر الله والتورع عن تغليب المصالح او الروى الخاصة على الاحكام العامة ، حيث تشير مدلوليه اي مجافاة لهذا المبدأ (الركيزة) في تولي الامر والقضاء فيه الي الخلط بين ما هو حرام وما هو حلال ، كمن يخلط المأكل والمشرب من اي مصدر كان ثم يتغافل عن ذلك الخلط عند الدعاء ، فأني يستجاب له ! وعندها ... ماذا والا فالقانون . ولا غرابة من ايلاف المرء لتفشي الفساد الاداري والمالي وضعف مهام الرقابة الداخلية ما يفسح المجال لتنامي الاثار السلبية على بناء القيم والسياقات وكذلك بناء قوة العمل القويمة في واجباتها واخلاصها . بمعنى ان هناك خللا حادا في حيادية تطبيق القوانين والي جانبة ضعف اداء السلطات التنفيذية بتمرير الحلول الصحيحة (والاصح منها) للإشكالات ،، فلا يرتجي للاقتصاد اي قيمة حقيقية مضافة للناتج .

وقد تصيب التقديرات في تاشير وجود هذه الظاهره في الادارات الاقتصادية والادارية في الجزائر مثلا لوقوع تقديراتها دون خط الوسيط العالمي في السنوات الاخيرة ، ويفوقها العراق باكثر من الضعفين في ذلك . ويوجد

حاليا شي من التوجه الايجابي في هذه الصدد في مصر لوقوع تقديراتها فوق خط الوسيط العالي لكنها متراجعة الاتجاه عموما ، والحالة في الاردن وفي السعودية افضل مما هي في مصر على الرغم من غلبه اتجاه التراجع في قيم المقاييس الاخرى في كل بلدان الثروات الطبيعية للعام ٢٠٠٢ عما سبقة في العام ٢٠٠٠ . ويفصح مقياس المؤشر عن معدل تقديراته (١.٦٧ – ٠.٧١-) في : العراق (باتجاه التفاقم) ، وفي ، الجزائر (باتجاه التحسن) ، وفي مصر والسعودية والاردن (٠.١٣ و ٠.٣٨ و ٠.٤٠) على الترتيب (نحو التحسن مع تدبدبة في الاردن) للفترة من ١٩٩٦ – ٢٠٠٤ (وينظر المخطط – ١)

ثانيا : ضبط الفساد Corruption Control

في مقدمة التداعيات التي يتركها غياب حكم القانون في شتي ادارات الدولة والمجتمع على التنمية الاقتصادية واكثرها تتبيطا لكل جهودها وبرامجها على التنمية المستدامة هو تفشي الفساد وعدم السيطرة عليه لانه يحيل كل الاستثمارات الي كلف باهظه وتكاليف تحرف كل الخطط عن اهدافها . والفساد الاداري والمالي " مضر لكل من الشركات والافراد والمجتمعات ومقياس للطمع وانه اذا ترك بلا مراقبة فانه يؤدي الي حالات من التشويهات والكوارث في التنمية " (الشهوان ، ٢٠٠٦) لكل من البدلان النامية والمتقدمة بلا تمييز ، ولكن اثاره التدميرية في البلدان النامية تكون افشي ، كما هو حاصل في العراق على سبيل المثال حيث سجلت الارقام المعلنه ٩٨ حالة فساد اداري في بغداد في شهر نيسان / ابريل ٢٠٠٦ وحده .

وبصرف النظر عن مدي حيادية القوانين السائدة فان تسلط الطمع والفساد المادي على الانسان وبشكل يفوق كل النوازع اللاحسية ... ويصل الي حد ارتشاء القضاء ، الرادع الرئيسى المرشح لانفاذ القوانين ولسيادتها وجعلها سائدة ونافذه في المجتمع ، كفيل بتفشي انواع الفساد الاداري والسياسي والاقتصادي ومن ثم الاجتماعي . وبذلك يمكن التكهن ببساطة بمصير الاستثمارات الحكومية (Rose2004) ونفقاتها العامة فضلا عن تهرؤ البيئات الاستثمارية لمشاريع الاعمال الخاصة وكذلك العصف بالمناخ الملائم للاستثمارة ولعقد الصفقات .

ينطوي مؤشر الفساد على اربعة عناصر هي : الفساد بين المسئولين الحكوميين وعقبه الفساد في وجه الاعمال التجارية ومدي تواتر تقديم " اموال غير قانونية " الي الرسميين والقضاه ، ومدى انتشار الفساد في سلك الخدمة المدنية . وتشير هذه العناصر في عينه البلدان العربية ان العراق قد احتل المرتبة الاولى وباتجاه التفاقم لا التراجع خلال فترة ١٩٩٦-٢٠٠٤ وبلغ معدله (١.٣٦-) . تاتي الجزائر بعده في ذلك ، ورغم

الفارق الكبير الا انه في اتجاه التفاقم كذلك فبلغ معدلة المتوسط فيها للفترة المذكورة (٠.٥٧-) ورغم الاصلاحات التي بدلت طيله هذه الفترة في مصر فانها تشترك مع سابقتها في سلبية الارقام المقاسة (دون خط الوسيط العالمي) وتدبدب تقديرات هذا المؤشر فيها حول المعدل المتوسط (٠.٣١-) فيما غادرات السعودية والاردن مستوي الوسيط العالمي لتقديرات المؤشر ضبط الفساد المذكور وبمعدل متواضع (٠.١٦) و(٠.١٣) على الترتيب

ثالثا : المساءلة والتعبير Voice and Accountancy

يتكون مقياس هذا المؤشر تصب من سبع مكونات في صلب الاسس التي تقوم عليها البيئة الاساسية لمناخ الاستثمار بدء من الاتيان بالنخب التي تتسلم الادرات العامة عن طريق الانتخابات الحرة والنزيهة اولا والمساءلة الجماهيرية على صفحات العامة عن طريق الانتخابات الحرة والنزيهه اولا والمساءلة الجماهيرية على صفحات حرة للاعلام ثانيا والحريات المدنية المكفولة ثالثا وتنتظم بعدها الحقوق السياسية ثم تحييد دور العسكر في السياسية والتغيرات الحكومية وشفافية القوانين والسياسات .

فالاتيان بالمسئول الحكومي الذي يختاره الشعب يعني تحريك طيف واسع من القدرات الحقيقة البناءة والخلاقة افتراضا وتاتي نزاهة اليد والاداء وحرية الاشارة الي الاخطاء و العيوب عن طريق الاعلام الحر والحريات المدنية والحقوق السياسية لتغدي الاداء العام بحالة قوية من التواصل والنمو عن طريق الاسهام بخلق الجو العام اللازم للثقة بضمان حقوق الملكية العلمية والفكرية بجانب حقوق الملكية المادية المامونه بكل اشكالها وذلك لتشجيع تحويل المدخرات الاي استثمارت ولاطلاق الابداعات .

ومع ضمان الحقوق السياسية وتعدديه الاراء وتباريها تتسع الخيارات لاطر العمل الاكثر استقرارا واشغال فرص العمل بانتاجية اعلى ومن ثم عوائد انتاج افضل وتؤثر هذه الخيارات على فرص التنمية ايجابيا مع انخفاض حالات التغيير الحكومي وخاصة في المواقع الحكومية التنفيذية . ولذلك تلاحظ الاتجاهات التي رسمتها المقاييس المقدرة لحقوق المساءلة والتعبير في عينه البلدان العربية الخمس هي ذاتها الاتجاهات التي رسمتها نظيراتها في ضبط الفساد وبخاصة في العراق والسعودية والجزائر ومصر ولكن التردي هنا اعمق وابلغ لتنتظم بعدها الاردن وبدرجة اخف . وجميع قيم هذه التقديرات الخمس تقع دون مستوي الوسط العالمي حيث قدر المعدل المتوسط لكل منها ، وهي : (-١.٩٣ ، -١.٣٨ - ، ١.١٧ - ، - ٠.٨٦ ، ٠.٣٣ -) على الترتيب .

وترتبط نسبة كبيرة من تقديرات هذا المؤشر بالمبدأ الوارد في الفقرة اولا السابقة وهي سيادة القانون وتحديدا كل من عنصرية الذي ينطوي عليهما وهما حيادية القوانين ومدى التزام المجتمع بها ، من خلال مدي شفافية

القوانين ذاتها وشفافية السياسات التي يتم اتخاذها في ضوءها . والتاخر في هذه الجوانب يدلل على حدة انتقال اثار الضعف في التعبير والمساءلة على انتشار الفساد بشكل غير ملحوظ ولربما تنتشر انواع الفساد في كل مجالات المجتمع ولكن خطورته تتركز في تداعياته على معدلات التنمية ، وذلك بين المسئولين الحكوميين عند عقد الصفقات وانفاذ العقود التجارية وتعقيد الاجراءات في وجه الاعمال وباسم القوانين ذاتها .

ان ما يلاحظ على تقديرات المقاييس الثلاثة الاولى لادارة الحكم في عينه البلاد العربية هو ان قيمه الوسيط الحسابي العام لمعدل التقديرات في البدلان العربية الخمس هو ٠.٢٩- لسيادة القانون (٠.٣٩-) للفساد و (١.١٣-) للمساءلة والتعبير فيها اولاً . وتؤشر بكل وضوع غياب جودة الحكم في الادارات العامة المختلفة فيها ثانياً ، ولتفسير كيفية ذلك يلاحظ ان تقهقر سيادة القانون بنسبة معينة (وهي ٠.٢٩- دون خط الوسيط العام الصفري) نشأ عنه ومعه استشراء الفساد بنسبة اكبر وتزامن مع كلتا الظاهرتين تغاضي المجتمعات عن دور المسؤولية والمساءلة بنسب متضاعفة ، وهنا يصدق نص فرضية الدراسة . فغياب حكم القانون بقدر معين من شانه احلال الفساد بقدر مضاعف وكلاهما يقترن بضعف المساءلة والتعبير باضعاف كثيرة ، ولذلك كانت معظم مقومات التنمية الطبيعية والبشرية متوفرة عربيا وموضوعه بالاتجاه الصحيح ولكن لم تكن هناك تنمية اقتصادية حقيقية وانما تنمية بشرية مستدامة بشكل متواضع ، كما سيلاحظ بصورة اوضح تاليا.

رابعا : فاعلية الحكومة Government Effectiveness

يقوم هذا المؤشر على اربعة مصادر مختلفة تقيس مفاهيمها : نوعية الجهاز البيروقراطي وتكاليف المعاملات ودرجة استقرار الحكومة ونوعية الرعاية الصحية العامة . وتتسم الاتجاهات الايجابية لفاعلية الحكومة بعدم ثقل يد الادارة واستتباب السياقات الثابتة وتغلبها على التغيرات الطارئة للسياسات الاقتصادية . فالخدمات الصحية العامة مرتفعة المؤشرات هي احد مكونات التنمية البشرية المستدامة ، وترتبط بعلاقة طردية مع قياس كفاءة الحكومة . اما تكاليف المعاملات فلا توجد تكاليف تضاهيها تاثيرا على التنمية المستدام وذلك من خلال المعاملات الرسمية للمواطنين بصيغة جهود ووقت مستقطعين من اجلها ومن خلال المعاملات التجارية وصفقات الاعمال والعقود . وهنا يثار التساؤل عما اذا كانت الحالة كذلك في المنطقة العربية !

يتصدر العراق مجموعة العينه وبتقدير قياسي بلغ (١.٦٩-) كمتوسط المعدلات المتدبدبة خلال فترة الدراسة ١٩٩٦-٢٠٠٤ باتجاه المزيد من تدهور فاعلية اداء الحكومة ثلمه الجزائر بمعدل (٠.٧١ -) وباتجاه تقليل

هذا التدهور وتخفيضه ابتداء من سنة ١٩٩٨ . ويبدو ان مصر قد سبقت الجزائر بالإصلاحات الحكومية طيلة تلك الفترة بحيث كان متوسط معدلات مقياس الفاعلية الحكومية فيها (٠.١١-) والمقارب لنظيره السعودي (٠.٠٩ -) الا ان الاخيرة كانت ابطا من مصر . اما الاردن فكانت ولازالت فاعليه الحكم فيه يحقق المزيد من التقدم الايجابي وبتقدير (٠.٣٦+) على سلم التقديرات (من ٢.٥- الي ٢.٥ +) ويبدو ان مدى فاعلية الحكومة يعزي من بين الاسباب الي مدى شيوع مبدا المساءلة والتعبير

خامسا : نوعية التنظيم والضبط Regular Quality

تعبر مقاييس المؤشر عن احتمالات اعتماد سياسات تداخلية للدولة في الاسواق كالتسعير الي جانب الرقابة غير الواقية على المصارف وكذلك الاعباء الناجمة عن الضبط المفرط في اسس وشروط التجارة الخارجية وتأسيس مشروعاتها التجارية .

هذه العوامل بمجملها تؤدي الي تكريس السلبيات الادارية على عملية التنمية في المجتمع ، وتتقاطع مع اي توجهات للاصلاحات الادارية والاقتصادية المطلوبة للانفتاح على الاقتصاد العالمي وبتنافس نوعي في الانتاج وفي الاداء ، بحسب درجة مركزية الحكم . وقد حطم العراق الرقم القياسي العالمي لتقديرات هذا المؤشر سلبية وبتقديرات بلغت ذروتها نهاية تسعينات القرن الماضي وبمعدل متوسط لفترة الدراسة (٢.٧٥-) وبلغ المعدل المتوسط لنوعية التنظيم والضبط في الجزائر (٠.٨٣-) وفي مصر (٠.٢٠-) والسعودية (٠.٠٨-) في حين سجل الاردن تقديرا جيدا بلغ (٠.٣١+) في هذا التوجه .

سادسا : الاستقرار السياسي Political Stability

تمثل حصيلة مقياس عناصر هذا المؤشر متغيرا خارجيا مؤثرا على اطر التنمية المستدامة وتطويرها ، ومقوضا لحلقاتها في حال تعرض الحكومة والمجتمع للاضطرابات التي تعزي الي واحدة او اكثر من حالات التوترات الأثنية والنزاعات المسلحة والاضطرابات الاجتماعية واعمال العنف والصراع الداخلي او تشقق الطبقة السياسية والانقلابات العسكرية والتغيرات الدستورية وما شابه . وقد بلغ متسوط المعدلات المقاسة لهذا المتغير في العراق (٢.٤-) وفي الجزائر (٢.٠٤ -) بسبب الظروف السياسية والتوترات الداخلية ، وفي مصر (٠.٣٦-) ، على الرغم من اتجاه هذه الحالات بشكل عام نحو التخفيف في كل من البلدان الثلاث بينما سجلت تقديراته في السعودية (٠.٠٩-) وفي الاردن (٠.٠٤+) ويمكن تلخيص ا بعاد الصورة العامة للمؤشرات السته السابقة في (المخطط ٢) ، حيث تتفرد ثلاثة من بلدان العينة باشتراكها بالقيم السالبة لمقاييس تلك المؤشرات وهي : مصر والجزائر والعراق وذلك بوقوع تلك القيم تحت خط

الوسيط العلمي (صفري القيمة) باستثناء قيمه مؤشر سيادة القانون في مصر فقط (قيمة موجبة).

سابعاً : التعاقدات النقدية Money Contract

وتسمي النقود كثيرة التعاقد حيث يدلل هذا المؤشر على سلامة الاقتصاد بالنسبة للمجتمع المدني ويقيس مقدار الاصول المالية التي ترضي المصالح التجارية ويرضي الناس بايداعها في المصارف بدلا من الاحتفاظ بها كاوراق نقدية مكتنزه ... كنسبة مئوية من اجمالي عرض النقد في الاقتصاد . هذه النسبة كانت الاسرع نموا في مصر والسعودية من حدود ٨٣% الي اكثر من ٨٦% خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٢ والاردن ٧٨-٨٥% في حين كانت النسبة في الجزائر بطيئة النمو من ٦٩% الي ٧٢% لهذه الفترة ، ولم تتحصل الدراسة على نسب النقود التعاقدية التي تؤكد بلوغها ٥٠% في العراق الامر الذي يعكس التواتر الايجابي في بيئة الاصلاحات الاقتصادية في البلدان ذات النسب المتقدمة .

ثامنا : ترتيبات الدولة State Democracy

يقيس المؤشر الممارسات الديمقراطية في ادارات الحكم السائدة ، وتبين تقديراته ان القيمة السالبة القصوي هي من نصيب السعودية يليها العراق مباشرة ، فيما كانت تقديراته متراجعة في مصر من ٠.٧٥- الي ١.٥٠- بين نصفي المدة ١٩٩٦-٢٠٠٢ والجزائر عند ٠.٧٥- والاردن ٠.٥٠- طيلة المدة بحسب بيانات جامعة ميريلاند – مركز التنمية وادارة الصراع الدولي .

٣- استدامة التنمية العربية

للوقوف على حقيقة توجهات التنمية الاقتصادية في النمو المتحقق خلال فترة السبعينيات والثمانينيات في بلدان العينة قيد الدراسة ارتوى الدراسة تحليل اتجاهات معدل نموا الناتج المحلي الاجمالي السنوي للفرد بالدولار الامريكي في كل بلد منها لفترتين طويلة ومتوسطه الاجل الاولى (١٩٧٥-٢٠٠٢٩ والثانية (١٩٩٠-٢٠٠٢) ويلاحظ ان الارقام التي اوردها برنامج الامم المتحدة الانمائي ترسم ثلاث حالات هي : الاولى : تحقيق حالة انتقالية ملحوظه في الاردن من (٠.٣%) الي (٠.٩%) وباتجاه تفاؤلي ومعه الجزائر من (٠.٢-%)الي (٠.٣%) رغم تواضع م عدلات التنمية فيها ، الثانية بطء الاتجاهات وتراجعها كما في مصر وذلك على الرغم من ارتفاع معدلات التنمية فيها فقد اتجهت المعدلات فيها من (٢.٨%) الي (٢.٥%) الثالثه : اتجاه المعدلات نحو التحسن واعتماد

الكفاءة التنموية للفرد في بلد نفطي مثل السعودية وانتقال التقديرات من (٢.٥-%) الي (٠.٦-%) .

وهناك حالة رابعة تخص العراق وهي منفردة في تدهورها وذلك لعوامل خارجية اكثر منها داخلية مثل الحصار الاقتصادي وحربي الخليج الاولى والثانية ، حيث ان متوسط معدلات التراجع في الناتج المحلي الاجمالي السنوي للفرد منذ عام ١٩٧٥ لغاية ٢٠٠٢ كان (٩.٦-)%) ثم سجلت ارقام الفترة الثانية ١٩٩٠-٢٠٠٢ اتجاهات متراجعة باضعاف مضاعفة .

اذن هناك بشكل عام تنمية اقتصادية عربية ولكنها تنمية بطيئة ومتعثرة احيانا وغير متناسبة مع تكاليفها ولا مع الامكانات المالية والمادية لبلدانها ولا مع دخول افرادها فمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي اقل من المتوسط العام للبلدان النامية . اما نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال العقود الثلاث الاخيرة فقد بلغ في المتوسط (٣.٥%)وهو اقل من نسبة المعدل المتوسط لكافة البلدان النامية البالغ (٥%) .

اما مقياس التنمية البشرية فهو مقياس مركب يقوم على المتوسط المرجح لثلاثة مقاييس (تقرير التنمية الانسانية،٢٠٠٤) هي : التحصيل العلمي الذي يجمع بين معدل معرفة الراشدين للقراءة والكتابة (وزن الثلثان) والمعدلات الاجمالية للالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والجامعي (وزن الثلث) وتوقيع الحياة الذي يقيس العمر المتوقع عند الولاد ، ومقياس التنمية هذا متطور كثيرا عما طرح اول مرة في بداية التسعينات بصيغة انتكسن بمحاور الثلاث (الصحة والتعليم والدخل) يأخذ المقياس المطور بالحسبان مستوي المعيشة ونوعية الحياة .

وبحسب فئات المقياس فان معظم البلدان العربية تقريبا ومنها بلدان العينة تشير نوعية الحياة فيها الي تنمية بشرية متوسطة ، والاتجاهات العامة للتنمية البشرية للبلدان الخمس متناميه بشكل ايجابي اسرع من معدلات التنمية الاقتصادية فيها . ففي كل من السعودية ثم الجزائر والاردن ارتفعت قيم مقياس التنمية البشرية بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٢ من (٠.٧٠٨) الي (٠.٧٦٨) في العسودية ومن (٠.٦٤٩) الي (٠.٧٠٤) في الجزائر ومن (٠.٦٨٣) الي (٠.٧٥٠) في الاردن على الترتيب . تلتها تطورات متواضعة لقيم المقياس في مصر من (٠.٥٧٩) الي (٠.٦٨١) وبديل القائمة المتراجعة مقياس التنمية البشرية في العراق وعند ادخال النوع (الجندر) في مقياس المؤشر تهبط قيم بلدان العينة لسنة ٢٠٠٢ بين ٣-٦ نقاط مئوية . ورغم ان بلدان العينة قد حققت تحسن ملحوظ في الظروف المعيشية في السبعينات واوائل الثمانينات وفي نهاية التسعينات فمازالت امام ها تحديات كبيرة تقيد النمو المستدام بعيدا عن مسار العام لوسيط البلدان النامية .

ان التنمية البشرية البطيئة والتنمية الاقتصادية الابطأ مقيدان الي حد كبير بقيم المقاييس المتراجعة لمؤشرات الحكم التي سبق التطرق اليها ولذلك فان تحسن الحكم هو الذي يقود الي نمو اقتصادي اكبر فضلا عن اهميته في تنافسيه البلد وتوزيع المداخل وتحقيق ارباح تنموية اكبر بكثير ، وبحسب احدي الدراسات الحديثة فان سمات لامركزية الحكم مثل الانفتاح الاقتصادي وقوة المؤسسات الديمقراطية واستشراف خدمات القطاع العام وانحسار البيروقراطية الداخلية هي في مقدمة العوامل التي تخفف من استشراء الفساد ، لا بل ان لها الاثر البالغ على مواطن الفساد ذاته في ثلاثين بلدا نامياً وصناعيا (Gurgur and Shah,2005)

ويؤثر الفساد ضريبيا على المستثمرين الاجانب ويمثل الفساد في العديد من البلدان النامية ضريبة داخلية تنازلية على الاسر كذلك ، حيث تدفع الاسر ذات الدخل الاقل رشاوي لا تتناسب مع مداخيلها للحصول على الخدمات العامة مقارنة مع ذوي الدخول الاعلى (Shah,2006) واذا لم يكن الحكم الجيد هو المكون الوحيد المهم في التنمية المستدامة فانه مع السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية والجزئية من اهم المكونات المهمة الرئيسية كذلك فيها ولكن تثير الحكم يكون سلبيا على وضع السياسات في كل المجالات الاخرى للحياة اذا كان الحكم نفسه سيئا ولذا فان البنك الدولي سبق واكد ان جذور ضعف النمو في البلاد العربية تكمن في فجوة ادارة الحكم ... وان فجوة التنمية تنعكس في فجوة النمو طالما بقي المناخ الاداري للأعمال بقي متخلفا بشكل كبير عن الدول المنافسة (البنك الدولي ، ٢٠٠٣)

فاذا كان البلد او نظام الحكم غير مهيا للإصلاحات فمن الافضل توضيح ذلك بدل ادعاء العكس وقد وصلت البلدان العربية الي ما يمكن تسميته بالأزمات المزمنة في ضياع مقدرات التنمية بسبب الفساد بكل انواعه وواقعها غير المرضي (للمزيد : عبد اللطيف ، ٢٠٠٤) في عالم متعولم لأنها مازالت تقبع في النصف الأدنى السلبي من الترتيب العالمي كما لوحظ في المبحث السابق ، وهذا الوضع فاذ ويقود الي زعزعه العلاقة بين انظمة الحكم والاصلاحات التي تعزز الشفافية في البناء التنموي ولابد من قيام اليه داخلية لمساءلة كل من يتولى امرا في البلد من خلال المجتمع المدني والقطاع الخاص والاعلام ان تتولي بلدان المنطقة العربية بنفسها تنفيذ الاصلاحات بدلا من تصديراتها اليها دوليا تحت عناوين الديمقراطية .

ان وقوع البلدان العربية على حافة الخط الاحمر واحتلالها موقعا وسطا في التنمية المستدامة عالميا لا يقنع المجتمعات العربية بجودة الحكومات لمجرد ان ترتيبها ليس في المرتبة الاولي وان الترابط العضوي بين مكافحة الفساد والحد منه وتعزيز الحريات المدنية والسياسية والاعلامية بحكم القانون في خدمة المساءلة كما تبين الدراسات (s

vensson,2005) وفي تعزيز التنمية المستدامة ، وان الحكومة تطور الحكم فيها من مستوي المتدني الي متوسط من شانها ان تضاعف الدخل الفردي لديها ثلاث مرات على الامد الطويل ويخفض نسبه الأميه ووفيات الاطفال (كوفمان ، ٢٠٠٥)

وعليه فان نتائج هذه الدراسة تفيد بان المقومات الرئيسية الحاسمة للحكم الراشد في التنمية المستدامة هي سيادة القانون اولا وضبط الفساد ثانيا والمساءلة والتعبير ثالثا وتقف الركائز الخمس الأخرى لتعبر عن التضمينية وتؤكد ان تفاعلاتها الايجابية هي مقومات لعملية التنمية الاقتصادية اكثر مما هي لاستدامتها .

ومفهوم الحكم الصالح لازال في بدايات الطريق العربي وينتظر التعاون بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بخلق المناخ اللازم لسيادة حكم القانون وتطويق الفساد وتكريس المساءلة والتعبير والفساد هو اول داء يصيب ثقة الناس بالمؤسسات وباصلاحها اقتصاديا وسياسيا ويقضي الي تفوض التماسك الاجتماعي في بناء التنمية بسبب تكاليف الرشوة او المحسوبية والمنسوبية عليها .

الخاتمة : استنتاجات ومقترحات

البلاد العربية كانت ولم تزل تعاني من اثار عميقة للفساد المستشري في اجهزتها الحكومية الي الدرجة التي عوقت التنمية الاقتصادية وعطلت استدامة التنمية البشرية بالقدر المطلوب للنهوض ، وهدرت نسب كبيرة ومتزايدة من مواردها ، ولا يتوقع لها مواصلة او تحسن في : ظل قوانين معطلة السيادة والمفعول في الانفاذ والانقاذ : وبوجود مجتمع مدني هش ومهمش . ولذا يمكن القول ان الابعاد التحليلية السابقة كانت كافية لتشخيص مفوضات الحوكمة (ادارة الحكم) الراشدة العربية ، والتي لا يمكنها والحال استدامه التنمية في مجتمعاتها .

هناك خمسة سمات للتنمية البشرية المستدامة تؤثر في حياة الناس ، هي :

التمكين والمشاركة Empowerment والتعاون المشترك (والانتماء بالتفاعل) Co-Operation والعدالة Equity (دخل وصحة وتعليم) والامن الاجتماعي (المعيشة والاعالة) social security والاستدامة (للتنمية مع الاجيال) sustainability، واذا غابت السمة الاخيرة دل ذلك على احتمالية غياب السمات التي سبقتها ان اقتصادات البلدان العربية تميزت بوفرة الثروات الطبيعية والبشرية والتاريخية التي تلبي مستلزمات التنمية الاقتصادية واستدامتها اجتماعيا شانها شان بلدان جنوب اسيا وشرفها وقد بذلت جهود هائلة في برامج وسياسات التنمية العربية التي رسمت المؤشرات التي سبق التطرق اليها ، وقد حققت تحسنا ملحوظا في

الظروف المعيشية في السبعينات واوائل الثمانينيات ونهاية التسعينات والي جانبها تحسن المؤشرات الخاصة بالتنمية البشرية وبدلت محاولات لتحفيز الانتعاش والبدء باصلاحات هيكلية فيها ، وحققت تحسنا في مديات التنمية البشرية بصورة اوسع الا انه يصعب القول بتحقق تنمية اقتصادية ناجحة معها وبالتالي استدامه التنمية في مجتمعاتها .

ان المقومات الرئيسية الحاسة والمطلوبة للحكم الراشد في استدامه التنمية العربية هي سيادة القانون وضبط الفساد والمساءلة والتعبير بشكل اساسي ، وتقف الركائز الخمس الاخرى لتعبر عما يعرف بالتضمينية لتوسيع المشاركة بالحكم .

فمقومات الحكم الراشد وركائز التنمية المستدامة عبارة عن متلازمتان لا تفترقان ووجهان لحقيقة واحدة تؤكد ان تفاعلاتها تعمل في اتجاه واحد دوما ، سلبا او ايجابا .. هي مقومات للتنمية وللتنمية المستدامة ، وان فقر مقاييس حكم القانون وضبط الفساد والمساءلة جعل منها مفوضات للتنمية المستدامة .

واجمالا تتصب اقتصادات البلدان العربية بالاتي :-

- نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال العقود الثلاث الاخيرة (٣.٥%) في المتوسط هو اقل من نسبة (٥%) والمتوسط لكافة البلدان النامية .
- معدلات النمو السكاني بلغ متوسطها (٢.٧%) في ٢٠٠١ تفوق معدلات المناطق الاخرة (١.٥%) للبلدان منخفضة ومتوسط الدخل ، مع النمو السريع لقوة العمل ازاء النمو البطيء في فرص العمل .

كما تتسم بالمقابل بالاتي :-

- تحديات كبيرة افشلت استدامة النمو والكثير منها على طريقة النمو البطيء والبعيد عن مسار الاتجاه المتوسط للبلدان النامية وعن الترابط مع الاقتصاد العالمي وحتي تكاملها فيما بينها ضعيف ، ليس اقلها الفساد وتصدر قائمته د وليا . فاذا كانت مصر انتقل ترتيبها من ٤١ الي ٦٢ والاردن من ٣٠ الي ٤٠ فالعراق متربع على تلك القائمة (هيئة الشفافية الدولية ، ٢٠٠٦)
- لا يوجد فيها ثلث الاستثمار الاجنبي المباشر المتوقع لبلد نامي من الحجم نفسه وغياب الاستثمارات المحفظيه فيها لتخلف اسواق راس المال وغياب فرص الوصول الي اسواق المال لاكثر من نصفها .
- تعمق مشكلات التنمية وبلوغها ازمات مزمنة انت الي ضياع اكثر من ثلث مقدراتها وامكاناتها – ان لم يكن نصفها – بسبب نخر الفساد بكل انواعه لمجتمعاتها وبفضل غياب ادارات الحكم الراشدة

او الصالحة وبالتالي عدم جودة تجارب الحكم المتعاقبة فيها على مدى اجيال اضف لذلك واقعها غير المرضي الذي ادى بدوره الي زعزعه العلاقة بين انظمة الحكم والاصلاحات التي تعزز الشفافية (للمزيد : انا وكوفمان ، ٢٠٠٥) والوضوح في البناء التنموي فضلا عن العلاقات التي تعزز التنمية المستدامة ذاتها .

وعليه فالمطلوب من وجهة نظر الباحث فى هذة الدراسة :

- في مقدمة الامور التي تطرح نفسها بقوة هي تفتيت عقبة الفساد التي اتت على اكثر من نصف موارد التنمية العربية واحالتها هباء منثورا ...ورفعها عن طريق اجيال التنمية ، ولابد من قيام اليه داخلية لمساءلة كل من يتولى امرا في البلاد في القطاع العام من قبل كل من القضاء والاعلام وبحسب دورهما في حكم القانون ومن قبل المجتمع المدني بكل شرائحهوأطيافهوفي القطاع الخاص بكل انشطته .
- تنمية مؤسسات الشوري (التي يطلق عليها الديمقراطية) والحديثة والقانونية (التي يطلق عليها المؤسساتيه) والتي تتغلب على عقبات التنمية ، وتبدا من انتخابات حرة للمجالس التشريعية تم كفاءة استغلال القضاء والمؤسسات التي تحمي الحقوق المدنية وحقوق الانسان والحريات السياسية
- تسريح التحولات والاصلاحات السياسية في البلاد العربية الواقعة بما يخفض تأثير الهيمنة الخارجية عليها بوصفها نظم ضعيفة في ادارة الحكم ازاء استبدادها داخليا فيها بشكل كبير في منطقة بالغة الاهمية جيبوبوليتيكيا .
- اصلاح نظم المساءلة والرقابة الداخلية عبر التوازن وفصل السطات (لتفصيل : تقرير البنك الدولي تحسين التضمينية والمساءلة ، ٢٠٠٣ ، مصدر سابق) وزيادة المساءلة الخارجية والعامة مع تنمية دور الخارجية والعامة مع تنمية دور منظمات المجتمع المدني في حملات مكافحة الفساد وتركيز ممارسات الشفافية ونشر التقارير والاجراءات على الملا (للمزيد والتفصيل الواقي : عاشور ، مصدر سابق)
- فهل ان تطوير ادارة الحوكمة العربية بعد هذا يكون ضرب من الحيال ام شي مستحيل !

وعي والتزام وعمل .... او ردع وضريبة ومجرد امل هي محطات الفصل بين الواقع ومستقبل التنمية البشرية الواعدة ان تكون او لا تكون .

المصادر والمراجع

١- "الحكم للتنمية البشرية المستدامة: وثيقة سياسية لبرنامج الأمم المتحدة للإنماء
United Nation Development Program: UNDP](Bureau for Policy
And Program Support), Reconceptualising Governance. Discussion Paper 2, New York, 1997a."

٢- كريم، حسن، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٩، الملف ٢/ا الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية

٣- عبدالله عمر محمود، الولاء والبراء في العمل، مطبعة الخلود، بغداد،١٩٩٤
.للمزيد: محمد علي الصابوني، صفوة التفاسير، جا ، بغداد

4-GalorOded and Omar Moay, From Physical to Human Capital
Accumulation, A Video Lecture Presentation (71 minutes English
Language at World Bank), Washington, on1/3/2002, on the Web:
http://infoworldbank.org/etools/BSPAN/PresentationView.asp?PI
D=337&EID=156 .
The text of the original paper: "From Physical to Human Capital: Inequality and the Process of Development "by the same
Authors, 2001, (35 pages) on the link website.
http://h.yimg.com/download2.games.yahoo.com/games/download
sionedwildtangent/yahoo tradewinds1-1 _tml-1.exe

٥- برنامج إدارة الحكم في الدول العربية UNDP Program governance in the Arab region POGAR,2005,On

٦- عاشور، أحمد صقر، تحسين أداء التنمية من خلال إصلاح منظومة إدارة الحكم في الدول العربية، في: مؤتمر الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، المملكة الأردنية الهاشمية ، البحر الميت، ٦-٧ شباط ٢٠٠٥. (ص٤٦)

7- Governance in the Arab Region POGAR, 2005, on;
http:/www.pogarorg/arabic/publications/list.asp?id=7&prov=4
World Bank, Better Governance for Development in the Middle East and North Africa: Enhancing Inclusiveness and Accountability, Washington D.C, 2003. On the Web:

http://www.worldbank.org/privatesectorlic/docs. Accessed 2004.
UNDPGovernance for Sustainable Human Development UNDP Policy Document (New York, 1997b; www.Foreword.UNDP.Governancepolicypaper.htm
8- Helliwell, John F., Haang, Haifang, "HowsYour Government?
International Evidence Linking Good G Government and Well Being," National Bauerough of Economic Research NBER Working Paper No. 11988, 2006.
9- Kraay, Aart, Mastruzzi, Massimo , Kaufmann, Daniel, "Governance Matters IV: Governance Indicators for 1996-2004,
Vol.1 of 2, WBWPNo.3630, 2005. On the Web: www.lhtm.4govmatters/pubsgovernancewbi/org world bank/:htt
١٠- مؤشرات الحكم ل ٢٠٠٤ -١٩٩٦ ،ورقة عمل البنك الدولي حول بحوث السياسة ٣٢٣٧(واشنطن)، على الموقع:
www.governancewbi/orgworldbank//:http
١١- جون د. سوليفان ، الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للاصلاح السياسي والاقتصادي، واشنطن ٢٠٠٥
١٢- الشهوان، د. نوفل قاسم علي، "أضواء على تطوير نظام الحكم والعولمة متابعات اقليمية (مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل)، المجلد٣ ، العدد ،٤، ٢٠٠٦
13-Rose-Ackerman, Susan, "The Challenge of Poor Governance andCorruption," Copenhagen Consensus Challenge Paper, 2004.
١٤- برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية الانسانية ، ٢٠٠٤ على الموقع
http://hdr.undp.org/satistics/data/
15- GurgurTugrul and Shah Anwar, "Corruption: Panacea or Pandora's Box?" World Bank Working Paper WBWP) No.3486, 2005
16-Shah Anwar “Corruption and Decentralized Public. Governance,"WBWPNo.3824, 2006.
١٧- البنك الدولي ، الحكم الجيد لاجل التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا : تحسين التضمينية والمساءلة ، تقرير عن التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، ٢٠٠٣ ، واشنطن دي سي ٢٠٤٣٣ . على الموقع :
www.worldbank.org

١٨- عبداللطيف ، عادل ، الفساد كظاهرة عربية واليات ضبطها : اطار لفهم ظاهرة الفساد في الوطن العربي ومعالجتها " مجلة المستقبل العربي ، المصدر السابق ، ٩٦-١١٦

19- Sevensson, Jacob "eight questions about corruption "journal of economic perspectives, vol .19, no 13, 2005, 19-42

٢٠- كوفمان ، دانيل ، عشرة اساطير عن علاقة الحكم بالفساد صحيفة النهار : An- nahar internet edition,10 October 2005 ترجمة نسرين ناضر

http://ww1.transparency.org /intergrityawards/call.html

٢١- بلفر انا ودانيال كوفمان ، ٢٠٠٥ ، تحسين الشفافية : تجارب اولية والتطبيقات على السياسة ، ورقة عمل البنك الدولي جزل بجزث السياسة (واشنطن) .